قطار اللامركزية.... إلى أين ؟

كثر الحديث وامتد أمده عن اللامركزية وأهميتها كإحدى الحلقات الرئيسية فى سلسلة صناعة المستقبل وبناء مصر الحديثة . كما تعددت مناحى مفهوم اللامركزية باختلاف منظور قطاعاتها ، فرآها البعض على أنها اللامركزية فى الإدارة بينما فهمها البعض الآخر على أنها اللامركزية فى الاستثمار بأبعادها المختلفة والمتباينة بينما رآها البعض الآخر على أنها اللامركزية فى سلطات الوزارات موزعة على امتداد المحافظات سواء كان ذلك فى صورة مناطق حرة ومناطق صناعية وإدارات تموينية ورقابة صناعية وصحية وزراعية ، ورآها البعض الآخر من منظور استقلالية المحافظات فى الحصول على نصيب من مواردها الذاتية وتوجيهها فيما تراه من أولويات تتمشى مع خططها الإنفاقيه والرأسمالية والاستثمارية بالتوافق مع الموازنات التخطيطية والفعلية المرتبطة بذلك .

ومع كل – وبصرف النظر عن اختلاف الرؤى – فان اللامركزية كأسلوب متطور في الإدارة تستهدف أمراً واحداً يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الإجادة في تأدية العمل أو الخدمة ، في أقصر وقت ممكن ، وبأقصى العوائد علي كافة الأطراف المعنية ، وبالتالي تحقيق أعلي قدرات وأكبر استفادة للمجتمع . ومؤدي هذا أن اللامركزية وسيلة وأسلوب وليست هدفاً في حد ذاتها .

فإذا نظرنا إلى الجانب الآخر من البحر المتوسط حيث نجحت الدول الأوروبية ومن قبلها ألمانيا فى التحول إلى اللامركزية دون ثمة عقبات تذكر ومراحل تطورها من نجاح لنجاح أكبر دون أن تمر بمراحل من التناقض أو الضعف ، فسنرى أن منطق ذلك كان بسيطاً بقدر ما كان قاطعاً وسأستعير هنا مقولة أن عبور المجرى المائي يجب أن يتم فى قفزة واحدة لأن غير ذلك ليس من الحكمة بشئ .

ومع ذلك فقد وضح من تجارب المجتمعات التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال تطبيق اللامركزية أن الأمر ليس مجرد اتخاذ قرار بتطبيق اللامركزية ، وإنما الأمر يتطلب إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه مسمي "البنية الأساسية" للامركزية سواء من الناحية البشرية أو المادية أو الإدارية ، بالإضافة إلي إقامة نظام رقابي فعال يعتمد في وضوح علي الشفافية الكاملة بالتوازي مع نظام حاسم للثواب والعقاب .

واللامركزية في أمثل صورها يجب أن تتصدي لعدد من الأمور الأساسية ، نذكر منها :

١-التحديد الواضح للمجالات المركزية وتلك اللامركزية وهو ما يتطلب توصيفاً دقيقاً للأعمال ، والتفويض القاطع في اتخاذ القرار علي مختلف المستويات .

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

٢-الموارد المالية فخلافاً لما هو جار عندنا من أن الموازنة العامة تضم عناصر موازنات المحافظات المختلفة طبقاً لما يراه ممكناً القائم علي شئون الخزانة العامة بعيداً عن تسلسل الأهمية في احتياجات المحافظات ؛ وبالتالي فإن تلك المخصصات المالية تتقرر لتكون في مجملها قاصرة عن تحقيق طموحات تلك المحافظات ، وعلي العكس نري أن المقاطعات الألمانية تستأثر كل منها بكامل متحصلاتها من الضرائب والرسوم بينما تورد للخزانة العامة بعض تلك المتحصلات وفي مقدمتها الضريبة علي المبيعات وبعض الرسوم الفيدرالية التي يتفق عليها . ومن ثم فإن كل محافظة أو إقليم تتحمل بكافة الأعباء والخدمات التي تحتاجها ، كما تسدد قيمة الخدمات المؤداة إليها من ذاتها ، وبذا تتحرر الخزانة العامة من كافة تلك الأعباء التي تثقل كاهلها ، وينخفض عدد العاملين التابعين لها لتتمشي مع المعدلات العالمية المتعارف عليها .

وهنا يجب أن يكون للدولة موقف حاسم بالنسبة لتعارض اللامركزية بمفهومها المنشود مع واقع أن الكثير من الخدمات التي توفرها الدولة للمحافظات يتم تمويلها من الخزانة العامة بصورة مباشرة ، مثال ذلك : السكك الحديدية وإنشاء الطرق والكباري وتكلفة صيانتها ، وتوفير الخدمات المتعلقة بالزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار ، وكلها أمور تؤدي إلي إبقاء صورة الإدارة في عنق زجاجة ما بين المركزية واللامركزية ، وهو أمر أشبه بحالة اللا حرب واللا سلم ... !!

٣-الإسهام التنموي فان المحافظات من جانبها وقد أصبحت تملك مقاليد أمورها متمثلة فى مواردها الذاتية فستتحول لتصبح صاحبة فكر تنموي واستثماري يعمل على زيادة تلك الموارد بإتاحة فرص الاستثمار والتوسع التنموي فى جميع المجالات المختلفة والتي قد تتميز بها بعض المحافظات عن غيرها من حيث الفرص الاستثمارية والاقتصادية المتاحة والجاهزة للاستثمار فيها ، وبذا ستتحول المجالس الشعبية المحلية لتصبح أكثر تخصصاً في المجالات الاستثمارية.

كما يمكن لبعض المحافظات أن تقترض من الخزانة العامة أو من البنك المركزي لتمول جانب من استثماراتها وذلك طبقاً لاتفاقات يحكمها ويلتزم بها أطرافها مثل ما حدث فى تعمير برلين بعد وحدة الألمانيتين حيث احتاجت العاصمة الموحدة لمعدلات تمويل تفوق المتاح لدى محافظة برلين ذاتياً فلجأت للحكومة المركزية فحصلت على ما تريد من أموال تردها فى تمويل يمتد ٢٠ عاماً .

كما أن هذا لا يمنع فى أن تمول الخزانة العامة مشروعات قومية مثل إنشاء موانى أو مطارات تحتاجها الدولة لتحقيق إستراتيجيتها القومية سواء كان هذا التمويل منفرداً أو بالتنسيق والمشاركة مع المحافظة المختصة حيث يقسم العائد بين الخزانة العامة والمحافظة المعنية طبقاً لنسب التمويل .

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

وينسحب هذا الأمر أيضاً في حالة بناء الطرق والكباري والأنفاق فلتزم المحافظات بها أو أداء قيمتها للخزانة العامة في حالة اقتراض قيمة تمويلها منها سواء كلياً أو جزئياً.

كما يمكن للمحافظات في هذه الحالة وفى إطار اللامركزية المستقلة إدارياً إبرام اتفاقيات التعاون الدولي بينها وبين دول خارجية وكذا محافظات مثل إقليم باڤاريا أو برلين لتتعاون معها في إقامة مشروعات مشتركة والحصول على المنح والقروض وتبادل الطلاب وفرص الدراسات الأكاديمية دون الحاجة أن يمر ذلك من خلال الحكومة المركزية .

جانب آخر يجب أن تستهدفه اللامركزية بصفة عامة هو زيادة اهتمام أفراد المجتمع بما يدور في مجتمعهم والمشاركة في ذلك ، الأمر الذي يدعم روح الانتماء بل ويتعدي ذلك إلي المشاركة الواعية في أداء الواجبات واستيفاء الحقوق وهي كلها أمور تستلزمها ما تبتغيه عملية تطوير المجتمعات وتنميتها من مشاركة سياسية أي تحقيق الديمقراطية علي أسس سليمة .

و من الناحية السياسية فإن المحافظات ستتمتع بفرص إنشاء أحزابها السياسية داخل المحافظة وخارجها وتكوين برلماناتها المحلية التي تحوى كافة الأطياف السياسية ذات التأثير الايجابي على المحافظة ، وبذا يصبح الاستفتاء الانتخابي داخل المحافظات هو مكون للمحصلة النهائية للبرلمان المركزي الذي يحوى كافة المحافظات ، وينسحب ذلك على مجلسي الشعب والشورى .

مما سبق من سرد لسياق اللامركزية في إدارة المحليات والذي يقبل الاتفاق بقدر ما يقبل الاختلاف حوله طبقاً لاختلاف الرؤى والتوجه فإنما كان مقصدنا من سرد جانب من التجربة الأوروبية بالمقارنة بواقع الحال في التجربة المصرية إنما كان تسليط الضوء من أن النقطة الحاكمة في إحداث انطلاقة للامركزية في الإدارة يبدأ من الاستقلال المالي بموارد كل محافظة وإقليم وتحمل الأعباء ، بينما تورد متحصلات ضريبة المبيعات للخزانة العامة وهو أمر ليس بقليل بالإضافة لموارد الخزانة الأخرى من إيرادات جهات سيادية أخرى مثل قناة السويس والبترول والثروات المعدنية وغيرها .

بقلم

دكتور مهندس/ نــادر ريـــاض

www.naderriad.com

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg